## مع تصاعد الضغوط على منظمة أوبك لزيادة الإمدادات

# النفط ينخفض 1.2 بالمئة بعد زيادة في مخزونات الخام الأميركية

انخفضت أسعار النفط بعد أن أشارت بيانات الصناعة إلى زيادة كبيرة في مخزونات الخام ونواتج التقطير في الولايات المتحدة، مع تصاعد الضغوط على منظمة أوبك لزيادة الإمدادات.

وتراجعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 98 سنتا أو 1.2 في المائة إلى 83.74 دولار للبرميل بحلول الساعة 00:34 بتوقيت جرينتش. ولم تكن العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي أحسن حظا من سابقتها، إذ نزلت هي الأخرى 1.32 دولار أو 1.6 في المائة إلى 82.59 دولار للبرميل.

وقالت مصادر في السوق نقلا عن أرقام من معهد البترول الأمريكي إن مخزونات النفط الخام ونواتج التقطير الأمريكية ارتفعت الأسبوع الماضي بينما تراجعت مخزونات البنزين.

وبحسب المصادر، أظهرت البيانات أن مخزونات الخام زادت 3.6 مليون برميل على مدار الأسبوع المنتهي في 29 أكتوبر ، في حين صعدت مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، 552 ألف برميل. وانخفضت مخزونات البنزين 573 ألف برميل.

وكان محللون استطلعت رويترز آراءهم توقعوا ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية الأسبوع الماضي، بحسب «رويترز».

وتصدر إدارة معلومات الطاقة، الذراع الإحصائية لوزارة الطاقة الأمريكية، بياناتها بشأن المخزونات في ولاقت لاحق .

وفي إشارة إلى أن الأسعار المرتفعة تشجع على زيادة الإمدادات في أماكن أخرى ، قالت شركة بريتيش بتروليوم إنها ستزيد استثماراتها في أعمال النفط الصخري والغاز البرية بالولايات المتحدة إلى 1.5 مليار دولار في 2022 من مليار دولار هذا العام.

وارتفع النفط إلى أعلى مستوياته في عدة سنوات الأسبوع الماضي، مدعوما بانتعاش الطلب بعد جائحة فيروس كورونا وتمسك منظمة أوبك وحلفائها ، فيما يعرف بتجمع أوبك+، بزيادات تدريجية شهرية في الإنتاج تبلغ 400 ألف برميل يوميا، على الرغم من دعوات كبار المستهلكين لضخ المزيد من النفط.

# المركزي الأميركي: الاقتصاد يواجه أكبر نقص منذ السبعينيات

جيروم باول

يجتمع مسؤولو بنك الاحتياط الاتحادي (البنك المركزي) الأمريكي هذا الأسبوع، بينما يشعر المستهلكون والشركات التجارية بالقلق من أن يواجه الاقتصاد الأمريكي أكثر من غيره أزمة إمدادات واسعة النطاق لم يشهدها منذ أزمة النفط في عام 1973، حسبما أفادت بلومبرج.

ويجتمع رئيس مجلس الاحتياط الاتحادي الأمريكي جيروم باول ولجنته الاتحادية للسوق المفتوحة ، فيما تتنازع سلاسل التوريد في تقاطعات التجارة المتعددة. ويكمن الجزء الصعب من عملهم في البت في ما إذا كان هذا التشابك محليا ومؤقتا ، أم أن الرياح المعاكسة على المدى الطويل سوف تؤدي إلى التضخم إذا ظل العرض والطلب في حالة عدم توازن.

وتكتظ الموانئ ومن بينها لوس انجليس وسافانا، بولاية جورجيا، ومواد التصنيع الرئيسية مثل أشباه الموصلات صعبة المنال من المصدر ، وأسعار السلع الأساسية ترتفع وبعض أرباب العمل يكافحون من أجل العثور على العمال حتى غير المهرة. ولكن المشاكل متفاوتة، حيث تعزز الموانئ في بوسطن وأوكلاند، بولاية كاليفورنيا ، السهولة النسبية لنقل البضائع عبر أرصفتها.

في النظرة الأخيرة لبنك الاحتياط الاتحادي للاقتصاد، فإن 10 من أصل 12 بنكا إقليميا أعلنوا عن عن قلقهم من شكل من أشكال الندرة، من حيث العمال والمدخلات أو السلع. وتم استخدام كلمة «نقص» 70 مرة ، واستشهدت ست من المقاطعات «باختناقات» وأبلغ معظمها عن «ارتفاع كبير في الأسعار».

## قطاع التصنيع في منطقة اليورو ينمو بأدنى وتيرة في 8 أشهر

أظهرت نتائج مسح أجرته مؤسسة «آي إتش إس ماركيت» أن نشاط التصنيع في منطقة العملة الأوروبية الموحدة اليورو سجل نموا في أكتوبر بأبطأ وتيرة في ثمانية أشهر، حيث أدت المشكلات في سلاسل التوريد إلى اضطراب في معدلات الإنتاج وتراجع الطلبات.

وتراجعت قراءة مؤشر مديري المشتريات في القطاع التصنيعي إلى 58.3 في أكتوبر مقابل 56.6 في سبتمبر. وتشير القراءة إلى أبطأ تحسن في أوضاع قطاع التصنيع منذ فبراير.

وقلصت الشركات إنتاجها بسبب صعوبات في الحصول على مدخلات الإنتاج. وعلى الرغم من نمو الإنتاج والطلبات الجديدة في أكتوبر، إلا أن الوتيرة جاءت أقل من سبتمبر.

يأتي هذا بينما تزداد الضغوط التضخمية في مختلف دول منطقة اليورو، مع ارتفاع تكاليف كل من المدخلات والمخرجات.

# قطاع الصناعة الألماني يحذر الحكومة من الركود

حذر رئيس اتحاد الصناعات الألمانية، زيجفريد روسفورم، الحكومة الألمانية من أن استراتيجيتها الخاصة بمكافحة جائحة كورونا تسير في الاتجاه الخاطئ، ودعا إلى اتخاذ تدابير مفهومة ومخطط لها لمساعدة الشركات خلال المرحلة التالية من الجائحة.

وطالب روسفورم الحكومات الاتحادية وحكومات الولايات إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحة العدد المتزايد بصورة سريعة من الإصابات الجديدة.

وقال روسفورم في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية: «السياسيون معرضون لخطر ارتكاب نفس الخطأ الذي ارتكبوه الخريف الماضي، عندما ابتعدوا عن الإجراءات المتسقة والفعالة مركزيا».

ودعا روسفورم إلى تبني قاعدة تسمح فقط الأشخاص الذين تعافوا من كورونا أو تم تطعيمهم أو لديهم اختبار فيروس سلبي بالعودة إلى مقار العمل، مشيرا إلى أن هذا سيحتاج إلى أساس قانوني اتحادي واضح حتى تتمكن الشركات من تطبيق إجراءات وقائية بطريقة مفهومة ومخططة لموظفيها في الأسابيع المقبلة.

وقال روسفورم: «بالنظر إلى أرقام الإصابات المتزايدة بسرعة، فإنه لا يلائم خطورة الموقف أن يتم التلميح علنا إلى عودة الأمور إلى طبيعتها قريبا».

وتريد الأحزاب الثلاثة، التي تتفاوض لتشكيل الحكومة المقبلة (الاشتراكيون الديمقراطيون والخضر والأحرار)، إنهاء صلاحية الأساس القانوني لقيود جائحة، مثل حظر التجول، في 25 نوفمبر المقبل.

وقال روسفورم: «بدلا من كسر موجة (الإصابات) بإجراءات شاملة واحتواء متسق، فإننا مهددون مرة أخرى بمزيج غير فعال من إجراءات الولايات غير المتسقة».

# اقتصاد هونج كونج يتباطأ .. قسائم الإنفاق للسكان لا تكفي زخم النمو الاقتصادي

نما اقتصاد هونج كونج بوتيرة أبطأ من المتوقع خلال الربع الثالث، حيث لم يؤد توزيع قسائم إنفاق للسكان ما يكفي للحفاظ على زخم النمو.

وأظهر تقرير حكومي ، أن إجمالي الإنتاج المحلي ارتفع إلى 5.4 في المائة خلال الربع الثالث مقارنة بالعام الماضي، وهو أقل من النسبة التي توقعها اقتصاديو «بلومبيرج» وتبلغ 5.7 في المائة.

وكان الاقتصاد قد نما 7.6 في المائة، خلال الربع الثاني، وفقا لوكالة «بلومبيرج» للأنباء.

ويواجه الاقتصاد تحديدات متزايدة في ظل التزام المدينة باستراتيجية السعي لعدم تسجيل حالات إصابة بفيروس كورونا، حيث أبقت السلطات على الحدود مغلقة، ما أثار تساؤلات حول مستقبل المدينة كمركز مالي عالمي.

ومن المتوقع تباطؤ النمو بصورة أكبر خلال العام المقبل بدون تخفيف القيود الصارمة المفروضة على الحدود التي أضرت بقطاعي السفر والسياحة.

وفي سياق الشأن الآسيوي، ارتفعت أسعار المستهلكين في إندونيسيا في (أكتوبر) بأعلى معدل في خمسة أشهر.

وارتفعت أسعار المستهلكين 1.66 على أساس سنوي في (أكتوبر)، بعد ارتفاع 1.6 في المائة في (سبتمبر)، وهو ما جاء متماشيا مع توقعات الخبراء.

وبهذا يكون التضخم في (أكتوبر) هو الأعلى منذ (مايو) عندما بلغ 1.68 في المائة. أما التضخم الأساسي فسجل 1.23 في (أكتوبر)، وكان الخبراء يتوقعون أن يرتفع بـ1.36 في المائة. وعلى أساس شهري، ارتفعت أسعار المستهلكين 0.12 في المائة في (أكتوبر)، بعد تراجعها 0.04 في المائة في (سبتمبر). وكان الخبراء يتوقعون ارتفاعا 0.11 في المائة. وبالنسبة إلى الفترة من (يناير) إلى (أكتوبر)، بلغ التضخم 0.93 في المائة.

من جهة أخرى، قال صندوق الثروة السيادي الإندونيسي وشركة الخدمات اللوجستية التي مقرها دبي موانئ دبي العالمية «إنهما وقعتا صفقة بـ7.5 مليار دولار لتشكيل كونسورتيوم على المدى الطويل للاستثمار في الموانئ البحرية في الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا».

وقالت موانئ دبي العالمية وهيئة الاستثمار الإندونيسية في بيان مشترك «إن الكونسورتيوم سيستكشف الاستثمارات في المرافئ ومناطق البضائع والنقل البري من الموانئ والمناطق الصناعية وإليها، ما سيقلل من التكاليف اللوجستية في إندونيسيا».

وقال البيان «إن موانئ دبي العالمية ستسعى إلى الاستفادة من منصتها الاستثمارية المشتركة مع صندوق التقاعد الكندي صندوق ودائع واستثمارات كيبيك».

# الذهب تحت ضغط تشديد البنوك المركزية السياسة النقدية

استقر الذهب مع انتظار المشاركين في السوق اجتماع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المهم بشأن السياسة، الذي بدأ ويستمر يومين، وذلك في مواجهة تزايد الضغوط التضخمية والمخاوف من تراجع النمو الاقتصادي.

ولم يطرأ تغير يذكر على الذهب في المعاملات الفورية، إذ سجل 1793.60 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 06:49 بتوقيت جرينتش. وارتفعت العقود الأمريكية الآجلة للذهب 0.1 في المائة إلى 1796.70 دولار.

ويتوقع ستيفن إينيس؛ الشريك الإداري في «إس.بي.آي أست مانجمنت»، أن يظل الذهب تحت ضغط في حالة اتجاه البنوك المركزية إلى تشديد السياسة النقدية، ومن المرجح أن يعلن الاحتياطي الاتحادي، ، بدء تقليص التحفيز في نهاية اجتماعه، الذي يستمر يومين.

وقال إينيس «لكن قد يظل الذهب مدعوما في حالة استمرار عوائد السندات الأمريكية القياسية لأجل عشرة أعوام قرب المستويات الحالية نفسها، وهو ما يشير إلى توقعات نمو أضعف لدى حملة السندات».

وظلت عوائد السندات القياسية لأجل عشرة أعوام فوق 1.5 في المائة ، لكنها دون أعلى مستوياتها في عدة أشهر عند نحو 1.7 في المائة الذي بلغته الشهر الماضي.

وبالنسبة إلى المعادن النفيسة الأخرى، تراجعت الفضة في المعاملات الفورية 0.3 في المائة إلى 23.94 دولار للأوقية. وانخفض البلاتين 0.7 في المائة إلى 1056.38 دولار، ونزل البلاديوم 0.1 في المائة إلى 2044.97 دولار.

إلى ذلك، انخفض الدولار الاسترالي ، بعد أن تحدث البنك المركزي الأسترالي بنبرة أقل تشددا من المتوقع في أول اجتماع ضمن سلسلة من اجتماعات البنوك المركزية هذا الأسبوع.

وينصب الاهتمام الآن على الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ومن المتوقع أن يعلن بدء تقليص التحفيز بشراء الأصول. ويستوعب السوق كذلك رفع سعر الفائدة في اجتماع البنك المركزي في إنجلترا غدا.

وكان المستثمرون في الأسابيع الأخيرة يتوقعون موجة من تشديد السياسات النقدية متوقعة من البنوك المركزية، إذ يراهنون على أن صناع القرار قلقون من ارتفاع معدلات التضخم بما يكفي لإنهاء عهد الفائدة المنخفضة في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا.

ولم يظهر البنك المركزي الأسترالي أي تشديد للسياسة النقدية مثلما كان متوقعا ما دفع الدولار الأسترالي إلى الانخفاض 0.7 في المائة إلى 0.7462 دولار، وهو أدنى مستوياته منذ 22 (أكتوبر).

وأكد «المركزي الأسترالي» على أن التضخم ما زال منخفضا لكنه حذف توقعه السابق بأن الفائدة من المستبعد أن ترفع قبل 2024.

# التضخم في كوريا الجنوبية عند أعلى مستوياته منذ 10 سنوات

أظهرت بيانات اقتصادية نشرت ارتفاع أسعار المستهلك في كوريا الجنوبية خلال أكتوبر الماضي بأسرع معدل لها منذ ما يقرب من 10 سنوات، بسبب تأثير القاعدة المنخفض في العام الماضي وارتفاع أسعار النفط، مما يؤكد زيادة الضغوط التضخمية وسط التعافي الاقتصادي. وذكر مكتب الإحصاء الكوري الجنوبي أن أسعار المستهلك ارتفعت خلال الشهر الماضي بنسبة 3.5بالمئة بعد ارتفاعها في سبتمبر بنسبة 2.5بالمئة سنويا.

وأرتفعت الأسعار بنسبة 2.3بالمئة في أكتوبر مقارنة بالعام الذي سبقه، متسارعة من زيادة بنسبة 5.2بالمئة على أساس سنوي في سبتمبر، وفقا للبيانات التي جمعها مكتب الإحصاء الكوري.

وأشارت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للأنباء إلى أن هذا الارتفاع في أسعار المستهلك هو الأسرع في كوريا الجنوبية منذ يناير 2012، عندما ارتفعت الأسعار بنسبة 3.3بالمئة سنويا. ويُعزى الارتفاع في التضخم بشكل أساسي إلى التأثير الأساسي للدعم الحكومي لمرة واحدة في العام الماضي لفواتير الهاتف المحمول، وارتفاع أسعار النفط.

كما ارتفع التضخم الأساسي الذي لا يشمل أسعار المواد الغذائية والنفط المتقلبة، إلى 2.4بالمئة سنويا خلال الشهر الماضي وهو أعلى مستوى له منذ ديسمبر 2015.

# الدولار يتمسك بمكاسبه مقابل العملات بعد أكبر ارتفاع يومي في 4 أشهر

تمسك الدولار بمكاسبه مقابل عملات رئيسة أخرى خلال تعاملات ، بعد أن سجل أكبر ارتفاع يومي له في أكثر من أربعة أشهر، إذ انحسرت التوقعات المتشائمة لصناديق التحوط قبيل اجتماع لمجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي هذا الأسبوع بشأن السياسة.

ويشهد هذا الأسبوع تركيزا كبيرا على السياسة النقدية في الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا، إذ من المتوقع على نطاق واسع أن يعلن مجلس الاحتياطي الاتحادي تقليص التحفيز، وهو العامل الذي أدى إلى ارتفاع الدولار في الأسابيع الأخيرة. لكن بيانات التضخم المتسارعة دفعت بعض البنوك الاستثمارية مثل جولدمان ساكس إلى تقديم الموعد الذي تتوقعه لرفع المجلس سعر الفائدة إلى وقت مبكر من (يوليو) 2022، مقارنة بالربع الثالث من 2023 قبل ذلك. ولم يطرأ تغير يذكر على مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل ست عملات رئيسة أخرى، وسجل 94.161، ليكون بالقرب من ذروة بلغها الجمعة عند 94.302، وهو مستوى لم يشهده منذ 13 (أكتوبر). وانخفض الدولار الأسترالي 0.3 في المائة إلى 0.7498 دولار أمريكي، مواصلا تراجعه عن أعلى مستوى في أربعة أشهر تقريبا عند 0.75555 دولار أمريكي الذي سجله الأسبوع الماضي.